



المركز السينمائي المغربي
Centre Cinématographique Marocain

بلاغ صحفي حول انعقاد المجلس الإداري للمركز السينمائي المغربي

عقد المركز السينمائي المغربي مساء يوم الخميس 27 أكتوبر 2022، مجلسه الإداري برئاسة السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل وبمشاركة المنظمات المهنية للصناعة السينمائية والإدارات المعنية.

وفي بداية هذا الاجتماع، أكد السيد الوزير على أن الحكومة عازمة على مواصلة إصلاح القطاع السينمائي وفق رؤية حدائية تهدف إلى الانتقال بالسينما من الخدمة الثقافية الصرفة إلى المزاجية بينها وبين المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية، وذلك في إطار مواكبة مخرجات النموذج التنموي الجديد.

وفي هذا الصدد، أضاف السيد الوزير على أن من بين الإصلاحات التي باشرتها الحكومة خلال السنة الجارية الرفع من نسبة الدعم العمومي المحول للأعمال السينمائية والسمعية البصرية الأجنبية المصورة بالمغرب من 20 إلى 30 بالمائة، وذلك قصد الرفع من التنافسية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية الناشطة في هذا المجال، وتعزيز آليات تسويق المغرب وجهمة لتصوير الأعمال الأجنبية. كما تمثلت هذه الإصلاحات في مراجعة القرار المشترك المتعلق بدعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية، وذلك من خلال إدراج تعديلات من شأنها تشجيع عملية إنشاء مركبات وقاعات سينمائية جديدة تمكن منتجي الأفلام وخصوصا المغربية منها من فضاءات جديدة لترويج أعمالهم السينمائية.

وأكد السيد الوزير، على أن الهدف من مشروع إحداث 150 قاعة للعرض السينمائي بدور الثقافة، الذي تعمل الوزارة بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية والمركز السينمائي المغربي على تنزيهه، يندرج في إطار نشر الثقافة السينمائية وخلق جمهور سينمائي في الأقاليم غير المتوفرة على قاعات سينمائية من أجل تشجيع المستثمرين على إنشاء قاعات سينمائية مستقبلا بالأقاليم المعنية.

من جهته، أكد السيد مدير المركز السينمائي المغربي بالنيابة على أن الحصيلة السينمائية خلال سنة 2021 ومنتصف سنة 2022، إيجابية على الرغم من الاكراهات التي عانى منها القطاع في ظل حالة الطوارئ الصحية، مؤكدا على أن الإنتاج الوطني في تصاعد مستمر والإنتاج الأجنبي يحقق رقم عموالات مهمة ستصل إلى مليار درهم نهاية هذه السنة، وأن الاستغلال والتوزيع السينمائيين، بعد استئناف القاعات السينمائية لنشاطها، يشهدان دينامية جديدة من شأنها تشجيع المستثمرين على إنشاء قاعات سينمائية جديدة، كما أن ترويج الفيلم المغربي داخليا وخارجيا عبر المهرجانات السينمائية يشهد طفرة نوعية. كما أشار إلى شروع المركز في إنجاز برنامج مندمج للانتقال الرقمي بغية رقمنة جميع الخدمات المقدمة لمرتفقيه، في إطار تبسيط وتسريع المساطر الإدارية ودعم دينامية الاستثمار في جميع أقطاب الصناعة السينمائية.

هذا وعبرت المنظمات المهنية للصناعة السينمائية على رغبتها في الانخراط في دينامية الإصلاح التي يشهدها القطاع سواء على المستوى التشريعي والتنظيمي أو على مستوى الإجراءات منوّهة بإشراكها في جميع البرامج، ودعت الى التفكير في حلول من أجل تعزيز ترويج الفيلم المغربي وذلك عبر رفع عدد القاعات السينمائية والبحث عن آلية لإلزام الموزعين والمستغلين ببرمجة الأفلام المغربية، وعقلنة المهرجانات السينمائية من خلال منح الدعم للمؤهلة منها مع ضرورة اعتماد تصنيف سنوي للمهرجانات.

هذا، ونوه السيد الوزير بالمجهودات المبذولة من لدن إدارة وأطر وأعاون المركز السينمائي المغربي، في خدمة الصناعة السينمائية، مؤكدا على أنه في إطار الإصلاحات التي يشهدها القطاع سيعمل على تعزيز مكتسبات مستخدمي المركز وفق الإمكانيات المتاحة. كما ثمن السيد الوزير، التعاون ما بين المركز السينمائي المغربي والمنظمات المهنية للصناعة السينمائية في إطار مقاربة تشاركية جادة ومسؤولة.

وفي الأخير، صادق المجلس الإداري على حصيلة المؤسسة برسم سنة 2021 ومنتصف سنة 2022 بالإضافة إلى تقرير المحاسبة والتدقيق المالي للمركز.